الفصل الثاني

البطالمه والرومان

الطريق إلى آلهة الطعام

obeikandl.com

الحاكم الضعيف مصدر قوي للفتنة، فكلما ضعفت شخصية الحاكم وقلت قدراته، كلما كان ذلك مدعاة لقوة الحاشية وسبيلا لانتشار الفساد الذى يفضى للمجاعة ويقود إلى الفوضى.

obeikandl.com

تمهيد:

عاشت مصر فى أواخر العصر الفرعوني فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار وتوالى عليها الغزاة من كل جانب طمعا فى خيراتها وقد ساعدهم على ذلك ضعف سلطة الملوك الفراعنة وكثرة الخلافات والصراعات الداخلية خاصة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية فاستولى الأثيوبيون على مصر، لكن الأثيوبيين لم يصمدوا طويلا أمام هجمات الأشوريين، الذين تمكنوا من طردهم واحتلال مصر عام ٦٧٠ ق م. مكث الأشوريون فى مصر إلى أن تمكن أحد ملوك (سايس) من طردهم وتكوين أسرة فرعونية جديدة .

وفى أثناء هذه الصراعات الداخلية والخارجية التى جعلت البلاد تضطرب وتموج كموج البحر كانت دولة الفرس قد بدأت تظهر فى الشرق بعد أن أخضعت آشور وبابل وآسيا الصغرى لحكمها ثم أرادت أن تتوج فتوحاتها باحتلال مصر وتم لها ذلك عام ٥٢٥ ق م. وبذلك انعقد لواء الزعامة فى الشرق لدولة الفرس، إلى أن قضى عليها الإسكندر المقدوني في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد. فطردهم من آسيا الصغرى، وتمكن من الاستيلاء على المدن الفينيقية واحدة تلو الأخرى. ومنذ ذلك الوقت بدأت الثقافة الإغريقية تتسرب إلى الشرق عامة، وإلى مصر خاصة .. بعد أن ضمها الإسكندر إلى إمبراطوريته عام ٣٣٢ ق.م.

ويرى بعض الباحثين أن الإسكندر الأكبر دخل مصر دون مقاومة من جانب المصريين بعد أن استغل بذكائه السياسى ذلك الصراع المرير الذى نشب بين الفرس والمصريين عندما حاول الفرس أن ينشروا ثقافتهم ومعتقداتهم الدينية على حساب الحضارة المصرية. ومن ثم فقد نظر المصريون إلى الإسكندر الأكبر باعتباره المنقذ لهم من قسوة وهمجية الفرس؛ فاستقبله المصريون استقبال الأبطال، ومهد لهذا الاستقبال جماعات الإغريق التي كانت تقيم فى مصر فى ذلك الوقت والتى كانت متحالفة مع المصريين ضد الفرس .

ومن اللحظة الأولى عمل الإسكندر على استغلال معتقدات المصريين الدينية لتوطيد مركزه وحكمه فى مصر، فسارع إلى تقديم القرابين إلى الآلهة المصرية فى منف، وتوج نفسه فى معبد (بتاح) على غرار ما كان يفعل فراعنة مصر. وبعد أن أسس مدينة الإسكندرية، قام الاسكندر بزيارة (معبد آمون رع) فى واحة سيوة، وكان هدفه من تلك الزيارة أن يثبت نسبه إلى الآلهة المصرية، وأن يحصل على تأييد الإله آمون لطموحاته التوسعية التى كانت ترمى إلى بسط سيادته على العالم .

وبعد أن ضمن الإسكندر تأييد الشعب المصرى له؛ انطلق بجيشه لكي يتابع حربه ضد الفرس وتمكن من هزيمة الجيش الفارسي هزيمة ساحقة فى موقعة (أربلا) عام ٣٣١ ق م واستمر فى فتوحاته الكبرى بغية نشر الثقافة والحضارة الإغريقية في العالم كله، ولكي يشبع في نفس الوقت عقدة العظمة اليونانية إلى رسخها في ذهنه أستاذه ومعلمه الفيلسوف « أرسطو « فاستمر فى فتوحاته حتى إقليم «البنجاب» في الهند ثم عاد إلى بابل عام ٣٢٣ ق م .

وبعد وفاة الإسكندر الأكبر.. بدأ النزاع بين قواده فى تقسيم الإمبراطورية المقدونية، وانتهى الأمر بعقد اتفاقية فى بابل تم بمقتضاها تقسيم الإمبراطورية إلى ثلاثة أقسام : أحدها فى أوربا حيث انتقلت مقدونيا الى (أنتيجونوس) والثاني في آسيا حيث خضع معظم أجزاء الإمبراطورية الفارسية السابقة لحكم (سليوقوس) والثالث فى أفريقيا حيث تولى (بطليموس بن لاجوس) حكم مصر عام ٣٢٣ ق م .وفى عام ٣٠٥ ق م أعلن بطليموس نفسه ملكا على مصر، وأسس بذلك أسرة ملكية توارثت عرش مصر على مدى ثلاثمائة عام، وكان آخر ملوك هذه الأسرة الملكة كليوباترا.

وعلى الرغم من عقدة العظمة اليونانية التى كانت تتمثل فى الاعتقاد بسمو الثقافة والحضارة اليونانية، لم يحاول البطالمة فرض حضارتهم ولا ثقافتهم على المصريين؛ لأن المصريين كانوا يعتزون بتقاليدهم الموروثة التى تنظم حياتهم العامة والخاصة. وكذلك لأن البطالمة كانوا يرون أيضا من ناحية أخرى ضرورة كسب ولاء المصريين؛ ليضمنوا دوام سلطانهم ورسوخ سيادتهم .

ورغم حرص البطالمة على التشبه بالأعراف والتقاليد المصرية فى الحكم، إلا أن هناك من المؤرخين من يرى أن حكم البطالمة كان مشربا بروح مختلفة عن حكم الفراعنة؛ إذ أن الفراعنة كانوا قبل كل شيء مصريين. فمهما كان نوع الحكم الذى اتبع فى عهدهم فإن مصالح العائلة المالكة لم تختلف عن مصالح الشعب المنتمية إليه، وذلك بعكس ملوك البطالمة فقد كانوا إغريق مقدونيين أي أجانب عن الشعب المصري. ولذلك قدموا مصالحهم على مصالح الشعب فأخذوا فى استغلال خيرات البلاد لحسابهم، وعملوا على الحصول على أكبر قدر من الأموال من أهاليها .

ومن ثم فإن مصر ظلت تحت الحكم الفرعوني ما يقرب من ثلاثين قرنا من الزمان، أي منذ أن توحدت البلاد سياسيا وإداريا ودينيا على يد الملك مينا (مؤسس الأسرة الأولى) حوالي عام ٣٢٠٠ ق م إلى أن فقدت مصر استقلالها وخضعت لحكم الإسكندر المقدوني ٣٣٢ ق م وظلت تحت سيطرة الإغريق حتى عام ٣١ ق م حيث خضعت للحكم الروماني .

ومن أهم الأجناس التى سكنت مصر فى العصر البطلمي اليهود والفرس .. أما «اليهود» فالراجح من أقوال الباحثين أنهم وفدوا إلى مصر عام ١٦٥٠ ق م؛ بسبب ما حل بأرض كنعان من جدب وقحط .وكان ذلك أثناء مهاجمة الهكسوس لمصر. وعاشوا بها ،ووصل بعضهم إلى مناصب كبرى فى الدولة المصرية، كيوسف عليه السلام الذى تولى منصب رئيس الخزانة الذى يعادل وزير المالية حاليا .

وقد تمتع اليهود بعديد من الامتيازات والحقوق، التى لم يتمتع بها المصريون أصحاب البلاد الأصليين بما يجعلهم فى المنزلة التالية للإغريق مباشرة. كما عملوا فى الجيش البطلمي، واشتغلوا بالتجارة وبعض المهن و،انتشروا فى كل ربوع مصر، إلا أن أكثرهم كانوا بالإسكندرية.

وقد عامل البطالمة اليهود معاملة أفضل من المصريين، واعترفوا لهم بحق تكوين جاليات مثل الجاليات الإغريقية، التى تمتعت بقدر كبير من الاستقلال الذاتي،

ويديرها مجلس مكون من شيوخها، واعترفوا لهم بحرية العقيدة وحرية ممارسة التجارة، وتملك الأراضي ملكية فردية تامة. كما كان لهم حق تطبيق شريعتهم والتقاضي أمام المحاكم الخاصة بهم .

أما «الفرس» فقد دخلوا البلاد عندما احتل الفرس مصر عام ٥٢٥ ق م. بعد أن هزم الجيش الفارسي الآشوريين وطردوهم منها. إلا أن الإسكندر الأكبر المقدوني استطاع عام ٣٣٢ ق م أن يهزم الفرس ويضم مصر إلى الإمبراطورية الإغريقية. لكن بعض الفرس بقوا بمصر ولم يخرجوا منها حتى بعد احتلال الإغريق لها، وجندوا بالجيش البطلمي وتمتعوا بامتيازات طبقة الجنود .

أولاً- طبيعة الحكم والمسمار الأول فى «النعش» :

بالرغم من وجود عديد من الأدبيات التى تكشف عن تقارب أنظمة الحكم البطلمي من الحكم الفرعوني، وأن الأولى حاولت قدر المستطاع السير على قدم الثانية، بيد أن هناك أدبيات أخرى، تبين أن ثمة فوارق كبيرة فى طبيعة الحكم بين النظامين. ومحاولة البطالمة تكريس ثقافة سياسية جديدة، تضمن لهم البقاء الأبدي فى الحكم.. غير أن هذه الطبيعة نفسها كانت المسمار الأول فى نعش الحكم البطلمي.

١ ـ الأساس الديني للسلطة :

ولما كان البطالمة قد حرصوا على التشبه بالثقافة الفرعونية، فقد وصل بهم هذا الحرص إلى درجة التشبع؛ حتى أنهم تصوروا أنفسهم الورثة الشرعيين لعرش الفراعنة؛ لذلك كان كل ملك بطلمي يتولى العرش يعتبر نفسه «فرعونا» وبصفته ابنا للإله» رع». ويتخذ الألقاب والأسماء التقليدية التى كان يحملها ملوك مصر السابقين.

ورغم أن نظام الحكم البطلمي لمصر كان يقوم على نفس الفلسفة التى قام عليها نظام الحكم فى العصر الفرعوني وهى نظرية «الحق الإلهي» المطلق. بيد أن اختلاف المقاصد والأهداف؛ أدى إلى اختلاف الوسائل. فلما كان الفراعنة من أبناء

شعب مصر، كان هدفهم الرئيسي تحقيق رفعة البلاد ورفاهية الشعب، وكانوا – رغم استبدادهم- يتقيدون بضوابط العرف والتقاليد والدين وبعض القواعد القانونية. لكننا نجد على الجانب الآخر.. أنه لما كان الحاكم البطلمي ليس من أبناء شعب مصر، وهو غريب عنهم؛ فقد كان نظام الحكم لديهم نظاما استبداديا بحتا. فإرادة الملك كانت مطلقة وغير مقيدة، لا من حيث الغايات ولا من حيث الوسائل، وكان الهدف من أتباعهم لفلسفة «الحكم المطلق» المؤسس على فكرة الحق الإلهي المطلق هو تحقيق مصالحهم الذاتية، ووضع أيديهم على جميع ثروات البلاد وخيراتها. وكذلك استخدام هذه الفكرة لتبرير نظام وراثة العرش، وحصر السلطة داخل أفراد الأسرة الملكية.

وفى هذا السياق تشير الأدبيات التاريخية إلى أنه قد جرت العادة بأن يحمل كل الملوك البطالمة عند توليهم عرش مصر «اسما إلهيا». وأن تقام لهم المراسم اللازمة لإضفاء الطابع الإلهي عليهم؛ وبذلك يرتفعون إلى رتبة الآلهة، وتقام لهم العبادة شأنهم فى ذلك شأن أسلافهم الفراعنة .

٢ ـ وراثة العرش :

إن أسوأ ما أخذه البطالمة عن أسلافهم الفراعنة هو وراثة العرش، فكان يرث العرش أكبر الأبناء من الذكور، الذين فإذا لم يكن للملك وريث شرعي من الذكور فإن السلطة تؤول إلى الأميرات، بشرط أن يتزوجن من أقرب أقاربهن . والواقع أنه ليس البطالمة وحدهم من أخذوا هذه العادة الاستبدادية السخيفة.. وإنما تناقلتها كافة الأنظمة الاستعمارية التى غزت مصر .. حتى العصر الحديث.. وربما كانت هذه العادة سببا كافيا لثورة الشعب المصري على مدار عصور مختلفة .

٣ ـ سلطات الملك :

حظي الملك فى العصر البلطمى بسلطات واسعة قد خولها لنفسه، وربما تجاوزت السلطات التى خولها الشعب المصري لألهته فى العصر الفرعوني. فقد كان الملك فى

العصر البطلمي هو رئيس الدولة الذى يمثلها فى علاقاتها بالدول الأخرى، ويملك سلطة إعلان الحرب وعقد المعاهدات ويستقبل وفود الدول الأجنبية وسفرائها . ويملك السلطة التشريعية، وهو الوحيد الذى يستطيع إصدار قوانين يخضع لها سكان البلاد جميعا، وكان الملك يمارس السلطة التشريعية عن طريق ما يصدره من قوانين وقرارات ومراسيم، وأوامر عامة وخاصة لتنظيم الشئون المالية والاقتصادية والإدارية والقضائية، وغير ذلك من المسائل التى تدخل فى إطار القانون العام .

وهو وحده صاحب السلطة التنفيذية، ويأتمر بأمره جميع موظفي الدولة، ويتولى تعيينهم وترقيتهم ومساءلتهم وتأديبهم وعزلهم، ولم يكن الملك فى كل ذلك يخضع لأي قيد من القيود بل كان يتصرف وفقا لإرادته الحرة، ودون تدخل أو فرض من أي فرد أو جهة. وكذلك فقد كان الملك هو وحده مصدر العدالة فى البلاد، وصاحب السلطة القضائية، وكان له بهذه الصفة النظر فى التظلمات التى ترفع إليه من الجهاز الإداري فى الدولة، بل كان أحد أبواب القصر الملكي بالإسكندرية يسمى «باب الأحكام» وهو مخصص لتلقى هذه التظلمات .

كما كان الملك أيضا يملك سلطة تنظيم الشئون الدينية. إذ كان له – باعتباره إلهاً– عبادة خاصة. يشترك فى أداء شعائرها المصريون والأجانب على السواء. كما كان للملك سلطة على الكهنة والمعابد باعتباره الرئيس الديني للعبادة العامة. كما كان الملك يعتبر الوظائف الدينية ملكا له، يبيع منها ما يشاء ويوزع منها ما يشاء على من يريد، مع تقرير رواتب لشاغليها.

وهكذا نرى أن الملوك البطالمة قد أحكموا قبضتهم على البلاد. عن طريق تركيز جميع السلطات فى أيديهم؛ فبالرغم من الأساس الديني الذي اتخذ منه نظام الحكم البطلمي سندا لوجوده وبقائه؛ فإن البطالمة لم يتركوا الأمر لرجال الدين والكهنة، بل أخضعوهم لسلطانهم، وجعلوهم مجرد تابعين للسلطة الملكية، يتصرفون وفق ما يصدر إليهم من أوامر وتعليمات. وبذلك قضى البطالمة على أي احتمال لتمتع رجال الدين بنفوذ يصل إلى ما كان عليه الحال فى العصر الفرعوني .

وفى بداية حكم الإغريق لمصر .. نجد أن إلوهية الملوك البطالمة لم يكن معترفا بها إلا لدى المصريين .. أما بالنسبة للرعايا الإغريق، فقد ظل البطالمة مجرد ملوك عاديين، أي من طبيعة بشرية. غير أن هذه الازدواجية فى الطبيعة «أي كون الملك إلهاً في نظر المصريين، ومجرد زعيم بشرى فى نظر الإغريق» لم تكن لترضى البطالمة، حيث أخذهم الغرور إلى إجبار أبناء جلدتهم للاعتراف بهم كآلهة؛ لذا فقد سعوا إلى كسب صفة الألوهية فى نظر الإغريق أيضا، مستعينين فى سبيل تحقيق ذلك بالأعراف الإغريقية القديمة؛ التي كانت تدعو لعبادة «مؤسس المدينة» بعد وفاته. واستغل «بطليموس الأول» ذكرى وفاة الإسكندر الأكبر، واستعداد الإغريق أن يسبغوا عليه بعد وفاته صفات إلهية، وجعل من عبادته – أي الإسكندر- دينا إغريقيا رسميا في مصر، يتولى الإشراف عليه أحد الكهنة من الإغريق .

وعندما تولى «بطليموس الثاني» حكم مصر بعد وفاة أبيه.. سار على نفس الطريقة، ورفع أباه إلى مرتبة الآلهة. ولم يكن من الصعب على الإغريق تقبل فكرة تأليه بطليموس الأول؛ حيث أن البطالمة كانوا يعرفون فى ثقافتهم فكرة تأليه موتاهم، الذين أسسوا «مدينة حرة» وبطليموس الأول لم يؤسس مدينة حرة فقط .. بل أسس مملكة عظيمة فى الشرق.

ثم جرت العادة بعد ذلك بأن يحمل كل الملوك البطالمة عند توليهم عرش مصر اسماً إلهيًا.. وأن تقام المراسم اللازمة لإضفاء الطابع الإلهي عليهم .. وبذلك يرتفع الحكام البطالمة إلى مصاف الآلهة، وتقام لهم العبادة شأنهم فى ذلك شأن أسلافهم . إلا أن هذه الأسماء والألقاب المصرية التى كان يحملها الملوك البطالمة لم تكن تظهر إلا في الوثائق الصادرة عن الكهنة المصريين. أما الوثائق الإغريقية التي تم اكتشافها فإنها لا تتضمن إلا الأسماء والألقاب الإغريقية . وعمل البطالمة منذ بداية عهدهم على تشجيع الإغريق على الهجرة إلى مصر والإقامة بها للاستعانة بهم فى إدارة البلاد والدفاع عنها، واستغلالها من الناحية الاقتصادية لكن الأمر لم يتوقف على الإغريق فقط إنما وجد بجانبهم أعداد كبيرة من الفرس و اليهود والسوريين

والفلسطينيين ومن سكان شمال إفريقيا . ولم يتبع البطالمة سياسة واحدة فى التعامل مع كل هذه العناصر المختلفة من سكان مصر بل اتبعوا سياسة التمييز العنصري .

وفى ذلك تمييز صارخ قامت عليه الحضارة الإغريقية؛ إذ تخلت عن فلسفتها المثالية التى أسس لها سقراط وأرسطو وأفلاطون فور غزوهم لبلدان أخرى .. وهذا ما يجعلنا نقر بأن شعوبنا العربية لم تقرأ التاريخ جيداً .. وأن أبنائنا الثأريين على أنظمتهم الوطنية، ويسعون حرقا وتدميرا فى بنياتهم الوطنية .. كان عليهم قبل أن يثوروا .. أن يقرأ التاريخ جيدا؛ ليتعلموا .. ويضعوا حدودا واضحة لثورة؛ تصمن لهم سرعة الاستقرار، وتحميهم من طمع الطامعين..

وكان من حق المصريين فى العصر البطلمي التقاضي أمام المحاكم المصرية، التي تتكون من قضاة مصريين وتختص بالمسائل المدنية والجنائية وتطبيق القانون المصري بعد أن تم تقنينه بعد عهد بوكخوريس، وكذلك إبرام التصرفات القانونية طبقا للقانون المصري وتوثيقها أمام موثقين مصريين .

ثانياً- النظام الإداري البطلمي و»مسمار جديد «:

استبقى البطالمة معظم النظم المصرية القديمة الخاصة بالإدارة .. ولكنهم أدخلوا عليها بعض التعديلات الجزئية، التى تساعدهم فى إحكام قبضتهم على البلاد وعلى ثرواتها، وتضمن لهم تدفق الأموال على الخزانة البطلمية؛ لتخصيص هذه الأموال فى تمويل الجيوش والحملات التى تحمى الحكم البطلمي، وتمكنه من تحقيق أحلامه التوسعية وسيادة العالم .

كما احتفظ البطالمة بالتقسيم الفرعوني لمصر إلى قسمين هما: مصر العليا ومصر السفلى. لكنهم عدلوا فى حدودهما . بحيث أصبحت مصر السفلى .. تمتد من البحر المتوسط شمالا حتى الفيوم جنوبا. أما مصر العليا .. فقد أصبحت تمتد من ممفيس شمالا حتى الفيلة جنوبا .

وقد اعتمد البطالمة على الإغريق وحدهم في إدارة البلاد، وجعلوا الوظائف المدنية المهمة ووظائف الجيش وقفا عليهم. أما المصريون فكانوا يتولون فقط الوظائف الصغرى والكتابية، واضطروا إلى تعلم اللغة الإغريقية؛ ليستطيعوا التعامل مع رؤسائهم من الإغريق . كما عرف التنظيم الإداري في مصر في العصر البطلمي شكلين من أشكال الإدارة في وقت واحد هما: الإدارة المركزية والإدارة المحلية .

ففي المجتمع البطلمي تركزت جميع مظاهر السلطة من تشريع وقضاء وسلطة تنفيذية وسلطة تنظيم للشئون الدينية فى شخص الملك البطلمي ب؛اعتباره إلهاً .. وكان كذلك الرئيس الأعلى لكافة الإدارات الحكومية. واستعان الملك بعديد من الموظفين فى تسجيل أوامره وقراراته ومراسلاته السياسية والإدارية، بالإضافة إلى مساعديه الرئيسيين فى تنفيذ أوامره.. والقيام بما تتطلبه إدارة شئون البلاد .

كما كان الملك يختار أغلب مساعديه من رجال البلاط الملكي .. وكان من أعراف البطالمة وعاداتهم تربية عدد من أبناء الموظفين والأسر الكبيرة مع أبناء الأسرة الملكية؛ ليختاروا بعد منهم كبار الموظفين؛ مما أدى إلى إيجاد طبقة شبه ارستقراطية فى المجتمع . وكذلك وضع الملك على رأس كل إدارة من الإدارات الرئيسية موظفا كبيرا يمثله ويكون مسئولا عنها . ومن الواضح أن المصريين المستعمَّرين – رغم استكانتهم- بيد أنهم لم يتمكنوا من كسب ثقة البطالمة .. وكانوا طول الوقت من المغضوب عليهم.. فقد كانوا أول من يعمل، وأخر من يأخذ فى الحصاد..

وكانت إدارة المالية أهم الإدارات الرئيسية في عصر البطالمة .. وكان من يتولى رئاستها يتمتع بمكانة كبيرة فى البلاط الملكي وفى حياة مصر العامة. حيث كان يشرف على تنفيذ الخطة الاقتصادية، بما تتضمنه من إشراف على استغلال الأراضي الزراعية والنشاط الصناعي، وتحصيل الضرائب والإشراف على كافة إيرادات خزانة الملك (الخزانة العامة).

وفى العصر البطلمي كان يوجد موظف كبير تتشابه اختصاصاته مع اختصاصات وزير العدل فى العصر الحالي يختص بشئون العدالة وتعيين القضاة، وكان يرأس المحكمة العليا بالإسكندرية . كما كان يوجد ما يسمى وزير الأشغال مهمته الإشراف على الإنشاءات العامة وشق الترع وبناء الجسور وصيانتها و الإشراف على إنشاء القصور والمعابد والمباني الحكومية . وكذلك وجد فى العصر البطلمي ما يشبه وزارة الحربية الآن؛وكانت مهمتها الإشراف على إعداد الجيوش وتدريب الجنود ودفع مرتباتهم .

قولنا فيما سبق أن البطالمة قد احتفظوا بالتقسيم الفرعوني لمصر إلى قسمين كبيرين هما: مصر العليا ومصر السفلى. لكنهم غيروا فى حدودهما. حيث أصبحت مصر السفلى .. تمتد من البحر الأبيض شمالا حتى مدينة الفيوم جنوبا وقيل حتى مدينة هرمو بوليس «بالقرب من مدينة بني مزار حاليا». وكذلك استبقى البطالمة أيضا التقسيم الفرعوني القديم، الذي بمقتضاه قسم كل من قطري البلاد إلى أقاليم، ثم قسمت الأقاليم إلى مراكز .. ثم قسمت المراكز إلى قرى . وقد عين البطالمة على رأس كل إقليم حاكم أطلق عليه « لقب نومارك « وعلى رأس كل مركز رئيسا يسمى « توبارك « ولقب رئيس القرية بلقب « كومارك « .

وفى بداية العصر البطلمي كانت جميع هذه الوظائف يشغلها مصريون .. لكن البطالمة كانوا يشعرون أن هذا الأمر يتناقض مع طموحاتهم وأهدافهم ومصالحهم فى مصر؛ فعملوا على تغييره . ومن ثم فقد عمل البطالمة على جعل الوظائف العليا والعسكرية وقفا على البطالمة دون المصريين. ولذلك ففي عهد «بطليموس الأول» تم تعيين رئيس عسكري يطلق عليه القائد لكل إقليم. كانت اختصاصاته فى بادئ الأمر «عسكرية»، ثم توسعت سلطاته هو ومساعديه من الكتاب الملكيين، حتى لم يعد للحاكم المدني أي اختصاصات أو سلطات، واختفوا تماما قبل نهاية العصر البطلمي .

وقد جرت العادة على إسناد الوظائف المهمة للإغريق .. أما المصريون فكانوا يتولون «الوظائف الكتابية» . وكان رجال الإدارة في الأقاليم والمدن والقرى وكلاء

عـن الملـك ويسـتمدون سـلطاتهم منـه مباشـرة. وكان هـذا النظـام يسـرى علـى جميـع أقاليـم المملكـة المصريـة كلهـا، ماعـدا المـدن الإغريقيـة الحـرة وهـى «نقراطيـس وبطلميـة والإسـكندرية» فهـذه المـدن كانـت تخضـع لنظـام إداري خـاص، وتتمتـع بنـوع مـن الاسـتقلال الذاتـي . وانقسـم الإغريـق الذيـن أقامـوا فـى مصـر فـى عصـر البطالمـة إلـي قسـمين همـا :

«الإغريـق سـكان المـدن الحـرة»: ففـى العصـر البطلمـي تمتعـت المـدن الحـرة « كالإسـكندرية» التـي بناهـا الإسـكندر الأكبـر و «بطلميـة» التـى بناهـا بطليمـوس الأول فـى مصـر العليـا « تقـع الآن فـى مدينـة جرجـا « ومدينـة نقراطيـس «بالقـرب مـن مدينـة دمنهور الحاليـة» بنـوع مـن الاسـتقلال الذاتـي، وكان لـكل مدينـة قانونهـا الخـاص، ومحاكمهـا ومجلسـها الشـعبي ومجلـس الشـيوخ، لكنهـا مـع ذلـك مـا تـزال خاضعـة لسـلطة البطالمـة، وهيمنـة الملـك مـع قـدر مـن الاسـتقلال النسـبي .

وحظـي سـكان المـدن الحـرة بعديـد مـن «الامتيـازات» أهمهـا ـ التمتـع بالحقـوق السياسـية، لأن نظـام المـدن الحـرة يقـوم علـى «الديمقراطيـة المباشـرة»، وكان كل شـخص بلـغ ١٤ سـنة يكتسـب صفـة المواطـن، ويكـون لـه الحـق فـى مباشـرة الحقـوق السياسـية الخاصـة بالمدينـة الحـرة، عـن طريـق المجلـس الشـعبي الـذي يتكـون مـن مجمـوع الذكـور البالغيـن، ويختـص هـذا المجلـس بـكل شـئون المدينـة السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، ولـه كافـة السـلطات التشـريعية والتنفيذيـة والقضائيـة . كمـا امتـازوا بالتمتـع ببعـض الحقـوق المدنيـة، التـى لا يتمتـع بهـا غيرهـم مثـل الـزواج مـن الإغريـق فـى المـدن الحـرة الأخـرى أو الإغريـق مـن الجاليـات، وكذلـك تملـك الأراضـي الزراعيـة ملكيـة فرديـة تامـة .

«الجاليـات الإغريقيـة « :وهـم الإغريـق الذيـن كانـوا يقيمـون خـارج المـدن الحـرة الثـلاث، وينتظمـون فـى جماعـات، وكانـت الأوامـر الملكيـة تقضـى بـأن يقيـد كل فـرد منهـم اسـمه واسـم المدينـة التـى كان ينتمـي إليهـا قبـل هجرتـه إلـى مصـر في سـجلات رسـمية. وتمتـع الإغريـق أعضـاء الجاليـات بنفـس الحقـوق التـى تمتـع بهـا الإغريـق سـكان المـدن الحـرة، مـا عـدا حـق تملـك الأراضـي ملكيـة فرديـة تامـة، وكان القانـون يجيـز لهـم الـزواج مـن المصريـين . ولقـد كان للإغريـق سـواء أكانـوا – مـن سـكان المـدن الحـرة أو

أعضاء الجاليات- بعض «الامتيازات» أهمها ـ الإعفاء من بعض الضرائب مثل ضريبة الرءوس أو الجزية وكذلك الإعفاء من أعمال السخرة .بالإضافة إلى ـ قصر الوظائف الهامة والعسكرية والمناصب الرئيسية فى المملكة عليهم والاعتماد عليهم فى إدارة شئون البلاد مما أدى إلى تكوين طبقة من الموظفين المدنيين والعسكريين تتمتع بدرجة كبيرة من السلطة والنفوذ والثروة . كما كان للإغريق الحق في إقامة معاهد علمية تسمى جمنازيا وكانت لهذه المعاهد امتيازات كبيرة كحق امتلاك الأراضي والتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونها .

ثالثاً- النظام الضريبي و» المسمار الثالث» :

لم يغب عن وعى البطالمة أنهم غرباء أجانب مغتصبون لخيرات هذه البلاد محتلون لأرضها، وأن الاحتلال مصيره دائما إلى زوال .. لذلك فقد سعوا إلى استغلال فترة حكمهم فى استنزاف أكبر قدر من خيرات هذه البلاد قبل رحيلهم عنها، واستعانوا فى سبيل تحقيق هذا الهدف بوسيلتين: هما النظام الضريبي و نظام الاقتصاد الموجه والاحتكارات العامة .

فمن حيث الضرائب.. فقد عكف البطالمة على فرض عديد من الضرائب على المصريين، منها ما هو «عيني» ومنها ما هو «نقدي».. وتمثلت «الضرائب العينية» فى جزء أو نسبة من ناتج الأرض الزراعية كان يتحملها المزارع، بالإضافة إلى الإيجار الذي يجب أن يدفعه الفلاحون للحكومة البطلمية، ويحصل منهم عينيا كذلك. ومن الضرائب العينية كذلك ضريبة الفاكهة و الكروم، ولم تكن الضرائب العينية ثابتة المقدار، بل كانت تختلف حسب الإقليم والمنطقة وخصوبة التربة واحتياجات الخزانة البطلمية .

أما «الضرائب النقدية « فهي تلك التى تدفع نقدا .. وكانت تفرض على الملكية الخاصة للأفراد، كالمباني والعبيد والمهن والحرف المختلفة، وضريبة التداول على انتقال ملكية العقارات والعبيد، وكذلك الرسوم على توثيق العقود، وضرائب خاصة

بصيانة الترع والجسور وحفظ الأمن والرسوم الجمركية على عمليات الاستيراد والتصدير وغير ذلك. وهذا النوع من الضرائب استحدثه البطالمة، ولم يكن له وجود فى مصر الفرعونية؛ لعدم شيوع التعامل بالنقود فى عصرهم .وانقسمت الضرائب النقدية إلى نوعين هما :

«الضرائب المباشرة»: وهى التى تفرض على ثروة الشخص وتشمل الضرائب التى كانت تفرض على المباني ذاتها أو على عائد إيجارها . وكذلك ـ الضرائب التى كانت تفرض على العبيد باعتبارهم أحد عناصر ثروة السيد . أضف إليهما ـ الضرائب التى كانت تفرض على المهن والحرف المختلفة. و ضريبة الرؤوس أو الجزية حيث يرى بعض الباحثين أنها فرضت على الذكور من المصريين فى العصر البطلمي ولم يكن يعفى منها سوى رجال الدين .

«الضرائب غير المباشرة»: وهى التى كانت تحصل بسبب تداول الأموال من شخص إلى آخر وتشمل ضريبة التداول التى كانت تفرض عند نقل ملكية العقارات والرقيق. و ـ ضريبة تسجيل وتوثيق العقود. أضف إليهما أيضا ضريبة الرسوم الجمركية التى كانت تفرض على عمليات الاستيراد والتصدير وكان الغرض منها تحقيق دخل للخزانة البطلمية بالإضافة إلى حماية السلع التى تحتكرها الحكومة البطلمية. والضرائب الخاصة بإقامة وصيانة الترع والجسور وحفظ الأمن .

وكانت «الضرائب العينية» تحصل عن طريق موظفي الدولة، بالذهاب للحقول وأخذها مع الإيجار من المحصول ووضعها فى المخازن الملكية . أما «الضرائب النقدية « فاتبع فى جبايتها نظام الالتزام. حيث تطرح ضرائب منطقة أو إقليم معين فى مزاد، ومن يرسو عليه المزاد يلتزم بسداد هذه الضرائب للدولة، ثم يتولى هو تحصيلها من الأفراد بمعاونة رجال الدولة . وكان نظام الالتزام فى جمع الضرائب .. نظاما سيئا و ضارا بالمصريين؛ حيث أن الملتزم كان يجور على الناس ويظلمهم، ويحصل من الأفراد مبلغ وقيم أعلى من التى حددتها الدولة .

رابعاً- النظام الاقتصادي و«المسمار الرابع»:

وفق النظام السياسي والاقتصادي الذى اتبعه البطالمة فى حكم مصر، لم يكن الملك هو رئيس للبلاد بقدر ما كان صاحبها؛ وعليه .. يصبح للملك الحق الأصيل فى توجيه مجهودات الأفراد والمواطنين الوجهة التى تحقق مصالح الملك ودولة البطالمة.. ولذلك ا فقد احتكر الملك «الأراضي الزراعية» ،واعتبرها ملكا له، وتؤجر للمصريين مقابل جزء كبير من المحصول، وتزرع وفقا للتعليمات التى تصدرها حكومة البطالمة، والتي كان يتعرض من يخالفها من الفلاحين للعقوبة.

كما احتكر البطالمة «السلع المهمة « مثل المنسوجات والجلود والروائح العطرية والورق ،واستخراج المعادن وصيد الطيور. واحتكروا كذلك الأعمال المصرفية؛ بغرض الإشراف على المبادلات النقدية. وكان احتكار صناعة الزيت احتكارا تاما، ابتداء من إنتاج المواد الأولية حتى تصل السلعة إلى أيدي المستهلكين. أي كان البطالمة يحتكرون الدورة الإنتاجية بأكملها .

وفى نفس السياق .. لجأ البطالمة إلى حظر ومنع استيراد السلع التى تحتكر الحكومة البطلمية صناعتها لحمايتها من منافسة السلع الأجنبية. بعد أن أدت سياسة الاحتكار إلى ارتفاع أسعار السلع الاحتكارية فى الأسواق الداخلية عنها فى الأسواق الخارجية . مما دفع الدولة إلى تحديد أسعار السلع الأخرى غير الاحتكارية، وتحكمت فى إنتاجها وتوزيعها وأخضعتها لرقابة دقيقة؛ مما أدى إلى الحد من ربح المنتجين والتجار. ومن هذه السلع الماشية والدواجن والأسماك والنقل النهري

خامساً- الأوضاع الاجتماعية وأزمة الهوية: « المسمار الثالث»

لقد كانت «الهوية « ولا تزال الخط الأحمر الذى لا يسمح المصريون بالاقتراب منه أو المساس، وتحت أي ظرف، ولو دفعوا أرواحهم ثمنا للحفاظ عليها. فلما كان المصريون يشكلون الغالبية العظمى من السكان فى مصر فى العصر البطلمي، فقد أدرك البطالمة أنه لا سبيل لهم ولا قدرة لديهم على حكم مصر ولا السيطرة على

المصريين إلا باحترام تقاليدهم الدينية؛ ولذلك أحرصوا على إظهار احترامهم للديانة المصرية، واعترفوا بها دينا رسميا للبلاد، بل وصل الأمر إلى أن الإغريق أنفسهم عبدوا الآلهة المصرية . وبالرغم من ذلك إلا أن البطالمة لم يفرضوا على الإغريق المقيمين بمصر معتقدات المصريين، بل تركوهم يحتفظون بمعتقداتهم الديني. وظلوا يعبدون آلهتهم الخاصة، وأقاموا لها المعابد في المدن التي يكثرون فيها .

ورغبة من البطالمة فى استرضاء رعاياهم الإغريق بمصر؛ أظهر الملوك الولاء للآلهة الإغريقية بجانب الولاء للآلهة المصرية، فأقاموا لها المعابد فى مصر، وقدموا لها القرابين وشاركوا فى احتفالاتهم الدينية. واستمر الوضع هكذا إلى أن أدرك البطالمة أن هذه الازدواجية فى العقيدة قد تفسد العلاقة بين أفراد الشعب، وتهدد تماسك البنيان الاجتماعي في البلاد كما أنها تزيد من النفقات على إنشاء المعابد وإقامة الشعائر ، ولذلك سعى البطالمة إلى مزج الديانات المصرية بالديانات الإغريقية، فأوجدوا ديانة جديدة تقوم على ثالوث مكون من «سيرابيس» وزوجته «ايزيس» وابنهما «هاربوكراتس». وأقاموا للديانة الجديدة معابد ضخمة فى الإسكندرية ومنف. ويرى البعض أن هذا الإله تمتع بنفس النفوذ الذى تمتع به من قبل الإله (آمون رع) فى عصر الفراعنة.

ولم يكن لدى البطالمة قبول بوجود طبقة تتمتع بنفوذ وتنظيم وانتشار داخل المجتمع المصري؛ لما بشكله ذلك الوضع من خطر على الحكم الإغريقي للبلاد؛ لذلك عملوا على الحد من امتيازات» الكهنة» ،وأسندوا أراضى المعابد للحكومة، وعينوا مراقب لكل معبد.. وأرغموا رجال لدين على إظهار ولائهم للأسرة الملكية بشتى الطرق . أما طبقة» الأشراف» المدنية التى كانت موجودة فى عهد الفراعنة فقد تلاشت؛ بسبب سلبهم جميع مناصبهم الإدارية وأموالهم .

إلا أن طبقة «الجنود والموظفين» تلك التى كانت مكانة كبيرة، تلت مباشرة طبقة الأشراف المدنية والدينية فى عهد الفراعنة ،فقدا فقدت هذه الطبقة مكانتها فى عصر البطالمة؛ نظراً لاعتماد البطالمة على الإغريق في الجيش والمناصب المدنية

المهمة، وإسناد الوظائف الصغيرة و الكتابية فقط للمصريين . الطبقة العاملة والتي اشتملت الزراع والتجار والصناع، فقد عانت هذه الطبقة كثيرا فى عصر البطالمة، وكلفت بالأعمال الإجبارية « السخرة » وكان يستعان بها فى إقامة الجسور وشق الترع وإعداد وتمهيد الأرض للزراعة والعمل بالمناجم والمحاجر والمصانع، مع فرض الضرائب المتعددة عليهم. كما عانت هذه الطبقة أيضا من القيود الكثيرة التى فرضتها عليهم الدولة البطلمية بسبب إتباع سياسة الاقتصاد الموجه .

وحيث أن البطالمة لم يعترفوا للمصريين بحقوق سياسية مثل الحقوق التي اعترفوا بها للإغريق داخل المدن الإغريقية في مصر؛ فقد أدى إلى حرمان المصريين من حقوقهم السياسية، في ظل الحكم البطلمي . إذ كانت حقوق الفرد وواجباته تختلف تبعا للجنس الذي ينتمي إليه.. فحقوق الإغريق مثلا كانت أكثر من الحقوق التي يتمتع بها غيرهم، بل أكثر من حقوق المصريين أصحاب البلاد .وكذلك واجبات الإغريق أقل من واجبات غيرهم ولو كانوا من المصريين . وقد برر البطالمة ذلك بأن المصريين لم يتمتعوا بأي حق من الحقوق السياسية بطريق مباشر أو غير مباشر في عهد ملوكهم الفراعنة.. وأن المصريين غير مهيئين لممارسة الديمقراطية..!!

كما لم يعط البطالمة للمصريين حق تملك الأراضي الزراعية، بل كان المصريون فقط يقومون بزراعتها لحساب الملك البطلمي، أو ملاك الأرض من الإغريق سكان المدن الحرة « الإسكندرية وبطلمية ونقراطيس». ناهيك عن أعمال «أعمال السخرة « . فالأعمال الإجبارية التي فرضها البطالمة على المصريين القادرين على العمل كانت لا تفرض بنفس القدر على النساء والأطفال والمرضى وكبار السن. وكذلك يعفى من السخرة رجال الدين وأصحاب بعض المهن والجنود الذين يخدمون فى صفوف الإغريق . وكانت أعمال السخرة تنحصر فى إنشاء وصيانة الطرق والجسور والترع وإعداد الأرض للزراعة . فقد كان الشخص يكلف بالسخرة لعدة أيام كل عام، ولا يعفى منها الشخص إلا بدفع بدل مالي .. وثمة رأى يرجحه فريق من الباحثين يذهب إلى أن السخرة كانت تفرض على المصريين دون الإغريق.. وهو يتفق مع سياسة التمييز العنصري التي اتبعها الإغريق في حكم مصر .

وفى عهد بطليموس» الرابع» هاجم ملك السلوقيين « بوكخوريوس الثالث» مملكة البطالمة، وكاد أن ينتزع الجزء الجنوبي من سوريا من أيديهم، إلا أن بطليموس الرابع أعد جيشا استعان فيه بعدد كبير من المصريين بعد تدريبهم على فنون القتال و الحروب، وكان للمصريين الدور الحاسم فى انتزاع النصر، الذى عز على جنود البطالمة تحقيقه وذلك فى معركة رفح عام ٢١٧ ق م.

وكان للدور الذى قام به المصريون فى معركة رفح أثر ايجابي فى تحسن مركزهم الاجتماعي والسياسي؛ فقد عاد لطبقة الأشراف الدينية كثير من امتيازاتها، كالحق فى استغلال الأراضي الموقوفة على المعابد، وتم إعفاؤهم من السخرة. وفتح الباب أمام المصريين لتولى المناصب والوظائف المهمة فى الدولة. وكذلك سمح للمصريين بأداء الخدمة العسكرية بعد أن حرموا من ذلك فترة من الزمن و،خفف البطالمة من القيود التى فرضوها على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية . وقد أحدث ذلك تقاربا بين المصريين والإغريق، وتعلم كل منهم لغة الآخر.. وتم الزواج بين مصريين وإغريق، وكونوا طبقة متوسطة فى المجتمع .

ثورة «الجياع الأولى» :

دارت أحداث هذه الثورة فى عهد « بطليموس الثالث» أثناء حربه في سوريا، تلك الحرب التي أدت إلى الانهيار الاقتصادي للبلاد؛ نتيجة الإنفاق عليها؛ وتسببت فى مضاعفة الضرائب على أهل مصر ،وإكراه المصريين على العمل في الخدمة البحرية قسراً، وبلغ الحال حد المجاعة غير أن بطليموس الثالث أخمدها ليس بالقوة المسلحة فقط، ولكن بسياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة أيضا ..فقد جلب القمح من فينيقيا وقبرص وسوريا .. وتنازل هو والملكة والكهنة عن جانب كبير من دخلهم لإنقاذ الشعب والكهنة .. ذلك التصرف الاجتماعي الديني الإنساني الذي قام به الملك وزوجته مسجل حتى الآن فى الوثيقة الحجرية الموجودة في المتحف المصري .

و وقعت هذه الثورة نتيجة لشعور المصريين بقسوة وظلم الاحتلال؛فلجئوا إلى مقاومة الاضطهاد مقاومة سلبية؛ فأضربوا عن العمل .. وشارك فى الإضراب الفلاحون وعمال المصانع والمناجم والمحاجر.. وقوبلت هذه الإضرابات فى البداية بالقمع والاضطهاد من قبل الدولة . وتكررت هذه الإضرابات في عهد بطليموس الثاني»، وزيد عليها تهريب السلع وبيعها دون تصريح ..وقمعت أيضا . وفى عهد بطليموس الثالث» انفرط العقد من يد الدولة؛ فخرج المصريون مطالبين برحيل الملك. وجاءت أسبابهم كما يلي:

١- عدم احترام البطالمة للاستقرار الداخلي .. الذي وضع أساسه و ثبت دعائمه الإسكندر الأكبر بحرصه على استرضاء المصريين واحترام عقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم وعدم النيل من امتيازاتهم ومكتسباتهم في العصر الفرعوني. لكن البطالمة لم يستمروا على نهج الإسكندر الأكبر مع المصريين طويلا، و منحوا اليهود من الامتيازات والحقوق ما يجعلهم فى مكانة أفضل من المصريين أصحاب البلاد الأصليين مما أدى إلى سخط وكراهية المصريين للحكم البطلمي .

٢- العرقية والتمييز العنصري التي لم يتنازل عنها البطالمة في فكرهم اليوناني، حتى فى طريقة حياتهم فقد كانت حقوق الفرد وواجباته تختلف تبعا للجنس الذى ينتمي إليه، فحقوق الإغريق مثلا كانت أكثر من الحقوق التى يتمتع بها غيرهم، بل أكثر من حقوق المصريين أصحاب البلاد، وكذلك واجبات الإغريق أقل من واجبات غيرهم ولو كانوا من المصريين؛ مما ساعد على اتساع الفجوة بينهم وبين الشعب المصري

٣- كراهية الشعب المصري ورفضه لمحتل دخيل غريب مغتصب لأرضهم ناهب لخيرات بلادهم، تغلغل في كل مفاصل الدولة .. واستأثر لنفسه بكل سلطات الدولة ووظائفها وأقصى المصريين أصحاب البلاد وأبعدهم عن المشاركة فى حكم بلادهم واستغلال مواردها لصالحهم .

٤- الاستبداد وفرض الضرائب الباهظة واحتكار كل موارد البلاد فامتلأت قلوب المصريين غيظا وازداد لهيبها قيظا من قلة المغانم وقسوة المظالم .

وإذا كان هناك من المؤرخين من يرى أن البطالمة قد أحكموا قبضتهم على البلاد عن طريق تركيز جميع السلطات فى أيديهم، وعدم ترك المجال مفتوحا أمام أية فئة أو هيئة أخرى للوصول للسلطة .فإن هناك فريق أخرى ذهب إلى أن الهدف من إتباع البطالمة لهذه الفلسفة فى الحكم هو الحرص على بقاء مصر كجزء من الإمبراطورية الإغريقية، والقضاء على أي تمرد يهدف إلى استقلالها عنها؛ وذلك لاستغلال ثروات مصر الوافرة فى تمويل وإعداد الجيوش التي تدافع عن الإمبراطورية الإغريقية.

ومن أهم ما أسفرت عنه هذه الثورة.. أنها غيرت من سلوك البطالمة تجاه الشعب المصري، وأحدثت تحسنا ملحوظاً فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمصريين، خاصة بعد معركة رفح، حينما تعرضت البلاد فى عهد بطليموس الرابع للاعتداء من جانب «أنطيوخوس» الثالث ملك «السلوقيين» .. لكن البطالمة بقيادة بطليموس الرابع أعادوا تنظيم الجيش وأدمجوا فيه عددا كبيرا من المصريين بعد تدريبهم وتسليحهم، فكان للفرق المصرية الفضل الأكبر فيما حققه بطليموس الرابع من انتصار على جيوش السلوقيين فى موقعة رفح عام ٢١٧ ق م . وهناك من يرى أن هذا النصر قد أدى إلى ازدياد ثقة المصريين بأنفسهم، وأرغم البطالمة على تقديرهم واحترامهم بعد أن انتزعوا نصرا عز على جنود الإغريق تحقيقه . ومن ثم فنه يمكننا القول أن هذه الثورة نجحت فى استرداد المصريين لحقوقهم المنهوبة وكرامتهم المسلوبة..

«ثورة الجياع الثانية» :

وقعت أحداث هذه الثورة فى عهد» فيلو باتور « بطليموس الرابع – الذى واصل إرث الحرب مع السوريين .. ونظرا لأن جنود الإغريقيين مرتزقة، وقد استنزفت قواهم وقلت أعدادهم بسبب حروب خلفاء الإسكندر؛ الأمر الذى دفع «باتور»

مضطراً إلى أن يعتمد على المصريين فى حربه ضد السوريين؛ فأغدق الهبات والعطايا على الآلهة والمعابد، ولُقِب بألقاب الفراعنة. كما أصدر مجلس الكهنة قرارا بأن الآلهة باركت بطليموس الرابع، وعقدت له لواء القصر؛ فأغدق ثانية على المعابد، وجند نحو عشرين ألف مقاتل مصري. مما اضطره هو ووزيره «سوسبيوس « إلى إدخال تعديلات على النظم المالية والإدارية لمواجهة هذه المصروفات؛ ولذلك ارتفعت الضرائب والإيجارات . وكذلك تعلم المصريون فنون القتال، وكانوا سبباً في انتصار بطليموس الرابع على «انتيوخوس». ويقول «هارولديل» من ذلك الحين أخذت الثورات المصرية تنشب من وقت لآخر وتقع غالبا في إقليم طيبة.

وكانت «طيبة» هي معقل الثورة الرئيسية.. فبزعامة «أرماخيس» ثم «انخماخيس» وبمعاونة النوبة قاومت طيبة « فيلو باتور» ثم ابنه (ابيفانس) ويتضح من الوثائق أن طيبة انفصلت تحت إمارة الزعيمين قرابة عشرين عاما. وتحدثنا إحدى نقوش معبد «ادفو» أن أعمال البناء أوقفت لاندلاع لهيب الثورة، واحتمت إحدى فرق الثوار داخل المعبد، واحتدم الصراع في الجنوب، وظلت الثورة إلى أن هزم «إنخماخيس» في العام التاسع عشر في عد ابيفانس عام ١٨٦ق.م. ولم تختلف هذه الثورة كثيراً عن سابقتها، ولكن خطورتها كانت تكمن في أنه كان من بين من اشتركوا فيها المصريون الذين مهروا في القتال وألفوا مبادئه في موقعة رفح . وكان من أهم نتائجها إصابة سياسة مصر الخارجية بالشلل في عهد بطليموس الرابع ولعل الثورة المصرية كان لها نصيب في ذلك . وكذلك انتفاض اليد العاملة وتعطيل الزراعة والتجارة وقد أسفر هذا الوضع عن دمار اقتصادي فادح .فضلاً عن فقدان دور مصر التجاري الرائد في بحر ايجة. ورفع القيمة الاسمية للعملة .وتم اتخاذ البرونز قاعدة أساسية للنقد البطلمي...

سادساً- ثورة الجياع في «العصر الروماني» :

ليس غريبا أن يحتفظ الرومان بنظريات سياسية فرعونية؛ ولا سيما إذا كانت هذه النظريات تؤسس نظام الحكم على فكرة الحق الإلهي المطلق في السلطة،

وبمقتضاها يصبح الإمبراطور هو الحاكم والوريث الشرعي لعرش الفراعنة والبطالمة. وكان الإمبراطور الروماني يمارس مهام الحكم من خلال والى أو حاكم يقيم فى الإسكندرية، غالباً ما يتم اختياره من طبقة الفرسان؛ للتأكد من قدرته على مواجهة أي تمرد يقوم به المصريون .

وكان « الحاكم الروماني» على مصر يتمتع بولاية عامة من الدرجة العليا، تخول له جميع السلطات، وعلى جميع من يوجد فى مصر من قوات رومانية. كما تخول له، بالإضافة إلى ذلك سلطة النظر فى المسائل الجنائية والمدنية. وهى سلطات تعادل السلطات التى كانت لملوك البطالمة من قبل. والفارق الوحيد فقط هو أن الوالي الروماني لا يتمته بالاستقلال الذاتي، وإنما يخضع لرقابة الإمبراطور الروماني. وفى إطار هذا الخضوع كان لهذا الوالي حق إصدار منشور يبين فيه للناس المبادئ العامة التي سيسير عليها أثناء حكمه، سواء من الناحية الإدارية أو القضائية، وكان لجميع ما يقرره قوة القانون .

ويعد الوالي هو الرئيس الأعلى للإدارة المركزية بمصر، وله سلطة تعيين كبار الموظفين الذين يستعين بهم فى إدارة شئون البلاد. وكذلك له سلطة تعيين الذين يكلفون بالأعمال الإجبارية، وهى الخدمات التى يؤديها الأفراد للدولة .. وفقا لشروط معينة يحددها القانون. بل استحدث الرومان نظام الخدمات الإجبارية المالية التي تقتضى إنفاق الأموال من قبل المكلف بها . وكان للحاكم ديوان يضم عددا من الموظفين، موزعين على عدة أقلام أهمها، قلمي السكرتارية والسجلات .

ومن الناحية الاقتصادية اعتبر الرومان مصر مصدرا للقمح والنقود؛ لتمويل الإمبراطورية الرومانية؛ ومن ثم فقد كانت الإدارة المالية هي من أهم الإدارات في العصر الروماني. وكان الوالي يقوم بعمل تعداد للسكان كل أربع عشرة سنة؛ ليتم على أساسه تقدير الضرائب والأعمال الإجبارية. كما كان الوالي يشرف على إحصاء الأموال وتسجيل الملكية العقارية فى دور المحفوظات العقارية، وحرص النظام اليوناني على وضع السلطة الدينية كلها فى يد الوالي، ومنحه سلطة الإشراف على الموظفين

الدينيين، وعلى إيرادات المعابد والكهنة .. وكان الوالي هو القائد الأعلى للجيش الروماني فى مصر. الذى كانت فرَقّه وسراياه ووحداته تنتشر فى سائر أنحاء مصر. ثم أصبحت الإسكندرية مقراً للجالية العسكرية الرومانية .

كما قام الرومان بتقسيم مصر إلى ثلاثة مناطق هى الدلتا ومصر الوسطى والصعيد وجعلوا على كل منها رئيس يسمى القائد العام أو الرئيس الإداري اقتصرت سلطته على الأمور المدنية فقط ولم يكن له اختصاص عسكري كما كان فى عهد البطالمة . وكانت مهمة القائد العام للمنطقة هى تبليغ أوامر الوالي إلى السلطات المحلية فى الأقاليم، وتقديم تقارير عن أعمال الإدارة في هذه الأقاليم، وكذلك الإشراف على تحصيل الضرائب وغير ذلك من الأمور التى تتطلبها إدارة شئون الإقليم. وقد اختفى منصب القائد العام فى عهد الإمبراطور «دقلديانوس» الذي قسم مصر إلى ثلاث ولايات، على رأس كل ولاية حاكم مستقل .

بعد أن استقر التقسيم الإداري لمصر في العصر الروماني إلى ثلاث مناطق على رأس كل منطقة قائد عام، تم تقسيم كل منطقة إلى أقاليم ومراكز و قرى. وعلى رأس كل إقليم حاكم يمثل الوالي، و يعاونه فى تنفيذ مهامه عدد من الموظفين الخاضعين لإشرافه :

«حاكم الإقليم» يعين من بين الإغريق أو المصريين الموالين للرومان أو من الرومان لمدة ثلاث سنوات ويتولى الإشراف على الجهاز الإداري في الإقليم وبصفة خاصة الإدارة المالية وكان له بعض الاختصاصات القضائية بمقتضى تفويض دائم أما القضايا ذات الخطورة فكان يتعين عليه أن يحيلها إلى محكمة الوالي . ولم يكن لحاكم الإقليم أية اختصاصات عسكرية وإن كان قد يمارس ذلك بصفة استثنائية كما حدث ذلك عندما وقعت الاضطرابات الداخلية من اليهود في عهد الإمبراطور «تراجان» والإمبراطور «هادريان» .

«الكاتب الملكي» كان يزود حاكم الإقليم بكل الإحصاءات والتقديرات والتقارير التي يحتاج إليها، كما كان يحتفظ بجميع الأوراق والحسابات الخاصة للإقليم مثل التقارير والإحصاءات التي يدونها كتبة القرى والمشرفون على مخازن الحبوب وإقرارات ممولي الضرائب .

«النومارك» وهو حاكم الإقليم وكان يعاونه موظف يسمى القائد الذي انتقلت معظم اختصاصات حاكم الإقليم إليه، وأصبح هو الحاكم الفعلي للإقليم .. واقتصر نشاط «النومارك» على المسائل المالية وبصفة خاصة الرقابة على تحصيل الضرائب .

«التوبارك و الكومارك « جعل الرومان على رأس كل مركز موظفا يسمى حاكم المركز أو «التوبارك» يعاونه كاتب المركز» التوبوجرامات « كما جعلوا على رأس كل قرية موظفا يسمى حاكم القرية أو»الكومارك» يعاونه كاتب القرية أو الكوموجرامات . وقد اختفت وظيفة حاكم القرية بعد القرن الثالث للميلاد، وذلك أنه قد حل محله مجلس شيوخ القرية، الذي تولى بالتعاون مع كاتب القرية الحفاظ على النظام فيها وتحصيل إيرادات الدولة .

ولم يكن نظام الإدارة المحلية السابق بيانه مطبقا داخل المدن الإغريقية الحرة لأن هذه المدن كانت تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي في إدارة شئونها . ولم تعد الوظيفة العامة بمثابة علاقة تعاقدية بين الموظف والدولة، يجوز للفرد قبولها أو رفضها .. لكنها أصبحت تكليفا من الدولة للشخص لا يجوز له رفضه أو الامتناع عن أدائه، ولو كان العمل بدون أجر؛ وذلك بعد أن عمم الرومان نظام الخدمات الإجبارية في مصر، ووضع له الفقهاء الرومان نظرية كاملة. ولم يجد هذا النظام قبولا لدى الأفراد؛ حيث كان العمل في الوظيفة العامة يشكل إهدارا لأوقاتهم دون مقابل، وكذلك يمنع هؤلاء الأفراد من ممارسة أعمالهم الخاصة التي يشبعون بها حاجاتهم المعيشية، كل ذلك دفع الكثيرين إلى التهرب من تولى الوظائف العامة .

سابعاً- التمييز العنصري و ازدراء الجنسية المصرية:

وقد اتبع الرومان سياسة التمييز العنصري التي انتهجها البطالمة من قبل .. حتى عصر الإمبراطور «كراكلا» الذي أصدر دستورا في عام ٢١٢ م منح بموجبه الجنسية الرومانية لكل سكان الإمبراطورية.. ورغم ذلك الحرص على أفضلية الجنس الرومانى ؛ إلا أن عددهم كان قليلا جدا حتى قدره البعض بأنه لا يتجاوز عشرين ألفا وكانوا عدة طوائف أهمها :

«طائفة المواطنين الرومان» وهم الذين ينتمون إلى أصل روماني. ووفدوا إلى مصر مع الاحتلال الروماني وأقاموا بها، وكان عددهم قليلا جدا؛ نظرا لكون الرومان لا يشجعون الهجرة إلى مصر مثلما كان يحدث إبان الحكم البطلمى.

«طائفة المتجانسين بالجنسية الرومانية» واشتملت هذه الطائفة على الإغريق وبعض المصريين الذين حصلوا على الجنسية الرومانية. وكانت الجنسية الرومانية آنذاك تمنح للشخص إذا كان منتميا إلى إحدى المدن الإغريقية الحرة، أو كان مقيما في إحدى عواصم أو حواضر الأقاليم الكبرى، أو سمح له بالالتحاق بالجيش الروماني.

«طائفة عتقاء الرومان واللاتينيين» وتمثلت فى الذين كانوا أرقاء لدى الرومان أو اللاتينيين، ثم تم عتقهم بطريقة من طرق العتق المعروفة لديهم آنذاك.

وتكريساً لثقافة العنصرية التى اتسم بها الحكم الروماني فى مصر؛ فقد أبقى الرومان على معظم الامتيازات إلى كان يتمتع بها الإغريق من قبل، كما أبقوا على التفرقة التي كانت موجودة من قبل بين إغريق المدن الحرة وإغريق الجاليات. وتضمن طائفة « المدن الحرة» كافة مواطني المدن الحرة الثلاث التي أنشأت في عهد البطالمة وكذلك سكان مدينتي باريتونيون « مرسى مطروح الحالية « ومدينة أنتينوبوليس «بجوار مدينة ملوي حاليا « وقد تمتعت هذه المدن بقدر كبير من الاستقلال والحكم الذاتي والتنظيمات الإدارية الخاصة والامتيازات المتعددة . أما « إغريق الجاليات» أو من هم خارج المدن الحرة من الإغريق .. فيرى بعض المؤرخين يرى بعض الباحثين

أن الرومان قاموا بتجميع الإغريق المتفرقين في أنحاء البلاد في عواصم المديريات وحواضرها الكبرى، ولم يبق منهم في الريف إلا جماعات قليلة. وظل هؤلاء الإغريق يتمتعون بأغلب الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها من قبل، خاصة بعد أن أستقر نظام الإدارة المحلية الذي وضعه الإمبراطور» سبتيموس سيفيروس» عام ٢٠٢ م، والذي منحت بمقتضاه المدن الكبرى نوعا من الحكم الذاتي .

وكان القانون الروماني يفرق بين نوعين من الأجانب هما : «الأجانب العاديون» وقصد بهم سكان المدن الأجنبية، الذين كانوا يتمتعون بصفة المواطنين في مدنهم الأصلية قبل خضوعهم للدولة الرومانية، مثل سكان المدن الحرة الإغريقية . و»الأجانب المستسلمون «وهم الذين حاربوا الرومان ثم غُلِبوا وهُزِموا. وكذلك الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطنين؛ لعدم انتمائهم إلى مدينة من المدن الحرة قبل خضوعهم للرومان .

ثامناً- الأوضاع الاجتماعية والفتيل الثوري:

لم يختلف الرومان كثيرا عن من سبقهم من مستعمرين أو محتلين للوطن المصري المنكوب بمطامع الغزاة، بل أنهم كانوا أكثر شراسة فى تطبيق مبادئ الاستعمار المحتكرة لحريات سكان مستعمراتها. فلم تشهد أحوال المصريين تحسناً ملموسا فى أحوال معيشتهم. ففي عصر الحكم الرومان احتفظ المصريون بمكانتهم فى قاعدة الهرم الاجتماعي .. إذ اعتبرهم الرومان من الطبقات الدنيا، وكانوا يسخرونهم في زراعة الأرض، ولا يشغلون من الوظائف الحكومية، إلا أقلها شأنا، وتفرض عليهم الضرائب الباهظة. ولم تحظى القرى التى يسكنها المصريون بأي اهتمام من الرومان، وظلت تلك القرى تعانى الفقر، وسوء الخدمات والمرافق .

وكان الرومان دائما يعتبرون المصريين من الأجانب المستسلمين، ولم يسمحوا لهم بممارسة أي حق من الحقوق السياسية .. كما لم يعطوهم الحق في تطبيق نظمهم وعاداتهم المحلية إلا بموافقة الوالي الروماني. وحرصوا على منعهم من التعامل طبقا

للقانون المدني الروماني .. لاكما حرصوا على حظر الزواج بين الرومان والمصريين، وحرموا كذلك الزواج بين المصريين ومواطني المدن الإغريقية الحرة بمصر، ما عدا سكان مدينة «أنتينوبوليس « في صعيد مصر، التي أنشأها الإمبراطور «هادريان» حيث سُمِح لهم بالزواج من المصريين . وبالرغم كل هذه القيود التى كبل بها لرومانيون حرية المصريين؛ بيد أنهم سمحوا للمصريين بحرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية، وكذلك سمح للمصريين بتطبيق أحكام القانون المصري على معاملاتهم . وتجلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية للمصريين فى ثلاثة صور أساسية، أمكن رصدها فيما يلي:

- «**جباية الضرائب**» : حيث فرض الرومان الضرائب على الأفراد والأراضي والمهن والخدمات والمبيعات والتمويلات، وكذلك على حركة البضائع والناس والملكية العقارية والشخصية. وأظهر الرومان درجة عالية في التعسف، ومارسوا شتى أواع الظلم على الشعب المصري، ولا سيما فى أساليب جباية الضرائب، والتي وصل حجمها ما يزيد عن الحصة المقررة، فلكم أرسلوا إلى روما ما زاد عن حصتها. فقال « تيبيريوس» في رسالة وجهها إلى حاكم مصر قال فيها: « أريد أن يجز صوف شياهي ...، إلى أن تسلخ جلودها أحياء «.

وسجلت الوثائق التاريخية أن الرومان بلغوا فى تعاملاتهم مع المصريين لحد في الغلظة. لدرجة أنهم كانوا ينزلون العقاب بأقارب وجيران من فر لعجزه عن دفع الضرائب .. بل قد يقتلونهم. وكان من أسباب جباية الضرائب بصفة عامة وبشكل مستمر؛ رغبة الرومان في تعويض عجز الميزانية الحربية، وبخاصة في فترة حكم «ماركوس « و» اوريليوس « نظراً للمواجهات العسكرية المتلاحقة؛ الأمر الذى أدى إلى عجز من كانوا قادرين من قبل عن دفع الضرائب، وكذلك حكام الأقاليم ومن أمثلة ذلك «أستراتيجوس» حاكم إقليم البوسيطي الذي بلغت حجم ضرائبه «٨٧١ درخمة و١,٥ أبول « وقد دفع منها «٤٨٢ درخمة و٤ أبولات « وتبقى علية مقدار النصف أو ما يقاربه من الضرائب المستحقة.

وبرغم القسوة الرومانية في قهر المصريين، لم يكن بالإمكان الحصول على المحصول العادي من الأرض في السنة.. ومما وزاد الأزمة حدة أن النهر تعرض للانخفاض وقد سجلت تقلبات النهر في وثائق (هادريان) ١١٧ – ١٣٨ م ولدينا طلبات لتخفيض ضرائب الأراضي عن الشهور التي تلت توليه العرش ، ونظرا لانخفاض منسوب المياه في النيل فقد اضطر هادريان إلى خفض الضرائب كما هو مثبت في وثائقه في ٢٨ ديسمبر ١١٧ م ، وكذلك في وثيقة ٣ مايو ١٣٦م.

- >**السخرة والخدمات الإلزامية**« : منذ أن فتح أوكتافيوس مصر وهي تعاني نير الخسف والقهر الذي أثقل كاهلها، وزاد أهلها نصبا هذه السخرة التي أقرها أ»وكتافيانوس» في موسم الجفاف (انخفاض منسوب مياه النهر) بإعادة بناء الجسور وتطهير الترع والقنوات.. وذلك بتسخير المصريين في العمل جبرا وبدون أجر بتكليف الذكر البالغ العاقل وعبيده للعمل في ذلك لمدة ٥ أيام بدون أجر قابلة للزيادة إذا اقتدى الأمر، وتتضح لنا القواعد التي كان يتقرر بها العمل ويدار عن طريق سلسة من الأوامر التي تصدر من مقر الحكومة بالإسكندرية، مثل خطاب « ابريل» عام ٢٧٨م الذي وصل من مقر الحكومة في الإسكندرية (لقد وصلنا الآن إلى موسم إصلاح الجسور ، وتنظيف القنوات لذلك فقد ارتأيت أنه من الأفضل أن اذكر بخطابي كل فلاحي منطقتكم .... إلى قوله وأي شخص يجرؤ على القيام بأي محاولة لإهمال هذه الأوامر؛ عليه أن يدرك أنه بهذه المغامرة لا يعرض أملاكه فقط للخطر .. بل يعرض حياته أيضا» .

وقد اكتمل نظام الخدمات الإلزامية وبلغ غايته في التعسف في عهد « تراخان «عندما حول كثير من الضرائب إلى مائة خدمة إلزامية، يكلف بها الشخص تحت رقابة وإشراف رجال الشرطة والموظفون وجباة الضرائب وناقلوا الحبوب ومفتشوا الفيضان ومراقبوا الأعمال العامة ورجال البنوك .

ومن يكلف بخدمة إلزامية تحت رعاية هؤلاء توضع أمواله وأملاكه تحت الحجز حتى ينتهي .. وقد دِون على شرائح البردي، وربما « الأوستراكا « ما يقرب من ٤٠٠

إيصال مخالصة . وفى السنة الثانية عشر من حكم الإمبراطور « تيبريوس كلوديوس» قيصر أغسطس «جرمانيكوس» عام ٥٢م أتم (بسينا مونيسهار باجاثوس) من قرية سكنوبا يونيسي) العمل في قناة (بوسيري الملاحية) لمدة الأيام الخمسة المنصوص عليها .. فأنجز بناء الجسر في السنة المذكورة، ولقد قمت أنا « كوراكوس « بالتوقيع و«أناسخاس» موظف المكتب الملكي بالإقليم بالتوقيع معه» . والواضح آن الخدمات الإلزامية كانت من أهم أسباب الانهيار الاقتصادي في ذلك الحين حيث تنازل كثير من الناس عما يمتلكوه رشوة للقائمين على الخدمات الإلزامية .

« **فرار القرويين**»: سجل التاريخ قناعة الفلاح المصري ورضاه بالقليل، في مقابل أن يحيا في أرضه الآمنة التي ارتبط بها وجدانه، والتي بادلها المحبة بعزة وكرامة، ولكنه تعرض للظلم على مر العصور. ففي عهد « أنطونوس بيوس» والى عهد « ماركوس أدريليوس « زاد حجم الضرائب وازدادت بشاعة الجباية إلى الحد الذي لا يطيقه الفلاح المصري وبخاصة ضريبة الرأس وغيرها من الخدمات الإلزامية مما أضطر بعض سكان القرى الى هجرها لعدم قدرتهم على دفع الضرائب إلى الحد الذي جعل أعدادهم تتناقص في بعض القرى حسب بعض التقارير إلى ١٤ رجلا في القرية ولعدم قدرة الذين بقوا ولم يهجروا قراهم علي الالتزام بسداد دين القرية الذي أصبح على عاتقهم بعد فرار البعض لجئوا هم أيضا للفرار تاركين منازلهم .

وأمثلة لهذه التقارير أنه أورد الأستاذ فوزي مكاوي أن قرية «نيميو» كان عدد دافعي الضرائب ١١ رجلا فقط وفي ٤ قرى تابعة لمركز « خياستيتيس « التى كانت آهلة بالسكان تناقصوا إلى أن وصل عددهم إلى ١٤ رجلاً وقت كتابة التقرير ١٦٦-١٦٧م وفر منهم ١٠ رجال ولم يبق سوى ٤ رجال .. وذلك يدل على مدى القهر والقمع وتضييق الأرزاق على هذا الشعب العاشق لوطنه الذى لا يهجره إلا تحت الإكراه والقمع والظلم .

ومن خلال ما تقدم .. تتحدد الأسباب الحقيقية لهجرة أو فرار الفلاحين من القرى الخاضعة للبطش الروماني فى ثقل وطأة الضرائب وتدهور خصوبة الأرض . وكذلك عدم القدرة على سداد الضرائب المستحقة وإجحاف الجباه في جمع الجبايات.

أضف إلى ذلك أيضاً عدم إسقاط الضرائب عن الفارين ولكنهم ألزموا بها الباقين بغير فرار . واستحالة التعايش في ظل ظروف عدم تخفيض الضرائب مما اضطر الناس للفرار وترك قراهم .

وعلى أية حال.. فإن الأدبيات المتخصصة فى تشير إلى أن فرار أهل القرى كان إلى المدن الكبيرة ؛للانصهار في بوتقتها، و حتى لا يعرفون فيها، ولجأ بعضهم إلى الصحراء وتحولوا إلى قطاع طرق (وقد أثقل ذلك كاهل المدن لزيادة عدد لإسكان) ومن أهم الأماكن التى قصدها القرويون فى هجرتهم كانت الإسكندرية وكبرى المدن في صعيد مصر، ولم تكن هذه الأسباب المتقدمة وحده المسئولة عن مجاعة المصريين، إذ يعد التصحر عاملا مهما فى التعجيل بكارثة المجاعة والإسراع بها؛ حيث شهدت مصر انخفاضا ملحوظاً لمنسوب مياه النيل، وإهمال متعمد لقنوات الري والجسور ، فضلاً عن انقطاع وصول مادة (الغرين الخصبة) أو ما أطلق علية الفلاحون «طمي النيل» و طفو الرمال على الأرض، وتصحرها وعدم ملائمتها للزراعة .

حيث يعتبر النيل شريان الحياة في مصر على مر العصور .. ومصدرا أساسيا للمياه في ذلك الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا .. كما ارتبطت أفراح الحياة وأحزانها ارتباطا وثيقا بمنسوب النيل وقد أورد العالم (بليني) في تاريخه الطبيعي أن منسوب النيل ١٢ ذراعا يؤدي إلى مجاعة ١٣ ذراعا تبقى المجاعة ، ١٤ ذراعا يجلب التفاؤل والسعادة ، ١٥ ذراعا يبعد القلق ،١٦ ذراعا يجلب البهجة والسرور. وأدنى معدل لانخفاض منسوب النيل سجل عام ٤٨ م وسجل أعلى منسوب له عام ٤٥ م بلغ ١٨ ذراعاً ومن أشهر المجاعات التي سببها انخفاض منسوب النيل ما حدث في عهد تيبريوس حيث يذكر لنا التاريخ أنه أثناء زيارة جرماتيوكوس إلى مصر فتح صوامع الغلال وخفض أسعار القمح وقد كشفت إحدى البرديات عن كارثة عام ٩٩ م التي حدثت نتيجة انخفاض منسوب المياه مما أدي إلى إصدار الإمبراطور تراجان أوامره إلى السفن التي كانت تحمل قمحه بالعودة إلى مصر بحمولتها كما هي .

●●●